2024

فينيق
PHOENIX

# الأوضاع الأمنية والسياسية في الضفة الغربية بعد السابع من أكتوبر

## "الاقتحامات العسكرية والتوسع الاستيطاني"

مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية

د. رائد محمد نجم
باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية

مركز فينيق للأبحاث والدراسات الحقلية

# الأوضاع الأمنيَّة والسِّياسيَّة في الضَّفَّة الغربيَّة بعد السَّابع من أكتوبر (الاقتحامات العسكريَّة والتَّوسُّع الاستيطاني)

د. رائد محمد نجم

باحث في الشُّؤون السِّياسيَّة والعلاقات الدَّوليَّة

غزة - فلسطين

مايو ٢٠٢٤

# المحتويات


رؤيتنا ٣

رسالتنا ٣

مقدمة ٤

أولًا: الأوضاع الأمنيَّة في الضَّفَّة الغربيَّة بعد السَّابع من أكتوبر. ٥

ثانيًا: الأوضاع السِّياسيَّة في الضَّفَّة الغربيَّة. ١٨

ثالثًا: مآلات الوضع في الضَّفَّة في ضوء استمرار الحرب على غزة. ٢٥

الخاتمة ٢٨

## رؤيتنا

مؤسَّسة فلسطينيَّة مستقلَّة غير ربحيَّة، تأسَّست في إطار مسؤوليتها تجاه المجتمعات الفلسطينيَّة لتلبية احتياجاتهم السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة من خلال تقديم خدمات بحثيَّة عميقة، تعمَلُ على تمكين المجتمع الفلسطيني على المستوى الفردي والجماعي، ومعالجة تحدِّياته المختلفة.

يعمل المركز على استخدام أساليب متنوعة لجمع البيانات الكميَّة والنَّوعيَّة لمعالجة الأزمات السِّياسيَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الَّتي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، من خلال عدة برامج ومشاريع بحثيَّة سنويَّة وشهريَّة لتقديم تصوُّرات علميَّة وعمليَّة لصانع القرار الفلسطيني. من أجل اتخاذ الإجراءات اللَّازمة لمعالجة التحدِّيات المختلفة.

## رسالتنا

دعم كافة الجهات والشَّرائح الفاعلة في المجتمع الفلسطيني وصناع القرار الفلسطيني بدراسات حقليَّة ودقيقة، مبنيَّة على مسوحات علميَّة ومنهجيَّة، تتَّسم بالشَّفافيَّة والمصداقيَّة والحياديَّة في كافَّة التَّخصُّصات والمجالات الحيويَّة.

## مقدمة

منذ السَّابع من أكتوبر ٢٠٢٣ كثَّفَتْ إسرائيل عمليَّاتها العسكريَّة والأمنيَّة في مدن وبلدات ومخيمات اللَّاجئين في الضَّفَّة الغربيَّة، مع تركُّزها في جنين ونابلس وطولكرم، ويمكن وصف الهجوم الإسرائيلي على الضَّفَّة الغربيَّة بأنَّه هجومٌ شاملٌ ينطوي على عدوان عسكري واجتياحات واسعة النطاق. ورافق هذا التصعيد الأمني تدهور الوضع الاقتصادي في الضَّفَّة الغربيَّة، حيث يُحظَر على العُمَّال الفلسطينيين العمل في إسرائيل، وتمَّ تشديد الحصار على التجمُّعات الفلسطينية من خلال زيادة الحواجز العسكريَّة على الطُّرق، وتطويق المدن الفلسطينيَّة، وزيادة هجمات المستوطنين الإسرائيليين على القرى والبلدات الفلسطينيَّة، لا سيما بعد توزيع البنادق الهجوميَّة عليهم، وربطهم بوحدات عسكريَّة عاملة، وترافَقَ ذلك مع توسُّع استيطاني، وإقامة المزيد من البؤر الاستيطانيَّة، وتصريحات علنية معادية للسُّلطة الفلسطينية، مما أدَّى إلى تصعيد التوتر والعنف ضد الفلسطينيِّين، وإضعاف سيطرة السلطة الفلسطينيَّة هناك.

وتبحث هذه الورقة في الأوضاع الأمنيَّة والسِّياسيَّة في الضَّفَّة الغربيَّة بعد السَّابع من أكتوبر، في ظلِّ تصاعُدِ الاعتداءاتِ والانتهاكاتِ الإسرائيليَّة على المدن والمخيَّمات الفلسطينيَّة، وذلك من خلال رصد اقتحامات جيش الاحتلال الإسرائيلي لقلب المدن والمخيمات الفلسطينيَّة في الضَّفَّة الغربيَّة، والتَّوسُّع الاستيطاني واعتداءات المستوطنين، والحصار الاقتصادي المتعمَّد، كمَا سوف تتناول هذه الورقة أيضًا رصد الأوضاع السِّياسيَّة عبر سياسة الضَّمِّ وخطة الحسم، ومحاولات إضعاف السلطة الفلسطينية، وفصلها إداريًّا وسياسيًّا عن قطاع غزة، وحصار الحكومة الفلسطينيَّة الجديدة التي تم تشكيلها للربط بين الضَّفَّة وغزة في إطار عملية إصلاح سياسي استعدادًا للعودة إلى مسار حلِّ الدَّولتين برعاية أمريكية عربية. وأخيرًا مآلات الأوضاع في الضَّفَّة الغربيَّة.

## أولًا: الأوضاع الأمنيَّة في الضَّفَّة الغربيَّة بعد السَّابع من أكتوبر.

كانت الضَّفَّة الغربيَّة على رأس الأحداث الأمنيَّة التي تكشَّفَتْ في السَّنوات الأخيرة، وزادت إسرائيل من توغُّلاتها العسكريَّة على مدن وبلدات ومخيمات اللَّاجئين في الضَّفَّة الغربيَّة، ورافق ذلك إجراءات اقتصادية لمنع تحوُّل الضغط الأمني إلى مواجهة شاملة؛ لكن هذه السياسة تغيَّرَتْ بعد ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، حيث كثَّف الجيش الإسرائيلي عملياته الأمنية والعسكرية بطريقة غير مسبوقة منذ الانتفاضة الثَّانية، ورافق ذلك حصار اقتصادي[١].

وقد اندلعت حرب أكتوبر في ظلِّ مشهد سياسي اجتماعي قاتم في الضَّفَّة الغربيَّة، فالمفاوضات السِّياسيَّة بين إسرائيل ومنظمة التحرير متوقفة منذ العام ٢٠١٤، والاحتلال الإسرائيلي تقوده حكومة يمينيَّة دينيَّة محافظة تشكلت في نهاية عام ٢٠٢٢ تتبنى تنفيذ خطة الحسم، وإنهاء حلِّ الدَّولتين، وعدد المستوطنين في الضَّفَّة الغربية بدون القدس قد ناهز ٥٠٠ ألف، وهو ما يشكِّلُ نحو ١٤٪ من سكان الضَّفَّة الغربيَّة بدون القدس، وتعتبر الحكومة الإسرائيليَّة أنَّ نحو ٦٠٪ من مساحة الضَّفَّة (أي المناطق "ج") تقع خارج إطار التفاوض المستقبلي على مصير الدولة الفلسطينيَّة، بينما تسيطر المجالس الاستيطانيَّة على نحو ١٥.٥% من مساحة الأراضي "ج"[٢]. في ضوء هذا المشهد المتأزّم برزت ثلاثة تطورات:

### ١. زيادة الاعتداءات والانتهاكات:

تتعرَّضُ الضَّفَّة الغربيَّة - ومنذ اليوم الأول للحرب على غزة- لمجزرة صامتة متصاعدة لا تتوقف مع حصار شامل يُطبَّق على المدن والبلدات والمخيمات الفلسطينية؛ بل امتدَّ ذلك إلى زيادة حادة في الاجتياحات، وأعمال القتل والاعتقالات، وتسليح المستوطنين، وإطلاق العنان لهم في مصادرة الأراضي وإقامة البؤر الاستيطانيَّة من شمال الضَّفَّة إلى جنوبها، وتوسيع المستوطنات.

### أ. زيادة الاجتياحات:

تتصاعد حدّة التوتُّرات في الضَّفَّة الغربيَّة بالموازاة مع حرب غزة، إذ كثَّفَ الجيش الإسرائيلي من عملياته العسكريَّة اليوميَّة التي أصبحت تستهدف تدمير البنية التحتية والممتلكات العامة[٣]، ومنذ

---

(١) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية، والتصعيد في الضفة الغربية، وحدة الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية، مركز الإمارات للسياسات، ٤ مارس ٢٠٢٤. https://m-r.pw/rdvJ.

(٢) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!، مدار، ١٠ فبراير ٢٠٢٤. https://m-r.pw/XTtn.

(٣) مهند توتنجي وعلاء ضراغمة، ما الذي يجري في الضفة الغربية؟، بي بي سي، ٥ مارس/ آذار ٢٠٢٤. https://m-r.pw/Hjjb.

٧ أكتوبر قُتل ٤٧٤ فلسطينيًّا في الضَّفَّة الغربيَّة، من بينهم ١٠ على الأقلِّ على يد المستوطنين الإسرائيليِّين، وفقًا للأمم المتحدة التي سجلت في عام ٢٠٢٣ أكبر عدد من الفلسطينيِّين الذين قتلوا على يد قوات الأمن الإسرائيلية منذ أن بدأت في جمع هذه البيانات في عام ٢٠٠٥[١]، مما يجعلها الفترة الأكثر دمويَّة في الضَّفَّة الغربيَّة، وتم تهجير ما يصل إلى ١٥ تجمعًا رعويًّا فلسطينيًّا في الضَّفَّة الغربيَّة، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ١٢٠٠ نسمة. وتشير أرقام الوزارة إلى هدم ١٩ منزلًا عقابًا لأصحابها، وتدمير ٨٢ مبنًى سكنيًّا، مما أدى إلى تشريد ٦٣٠ فلسطينيًّا[٢]، وقد وصل عدد الشهداء في الضَّفَّة الغربيَّة قُبيل اندلاع الحرب إلى نحو ٢٤٣ شهيدًا (من ضمنهم ٩ برصاص المستوطنين)[٣].

وقد شهدت مدن وقرى ومخيمات الضَّفَّة الغربيَّة هجمات عسكرية غير مسبوقة بعد ٧ أكتوبر تضمَّنَت تكتيكات عسكرية جديدة مثل استخدام الطائرات بدون طيار، والتدمير الشامل لأحياء ومرافق مدنيَّة[٤]، وتسببت الهجمات في تدمير البنية التحتيَّة في المدن الفلسطينيَّة، مثل تجريف الشوارع والأرصفة، وتخريب شبكة المياه والكهرباء، خاصة في طولكرم وجنين، كما زاد الجيش الإسرائيلي من حواجز الطرق العسكريَّة في الضَّفَّة الغربيَّة، وقَطَعَ الاتِّصال بين مدنها وبلداتها، مما أدَّى إلى زيادة وقت السفر[٥]. وتقول هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية:" إن شهر إبريل شهد تصعيدًا خطيرًا في عدد اعتداءات الجيش الإسرائيلي والمستوطنين، حيث بلغت ١٢٤٢ اعتداءً خلال شهر واحد"، وقد نفذ الجيش ٨٩٥ اعتداءً، فيما نفذ المستوطنون ٣٤٧ اعتداءً تركزت في نابلس والخليل ورام الله. وقالت الأونروا: إنَّ الجيش الإسرائيلي شارك في "هجمات المستوطنين العنيفة في الضَّفَّة الغربيَّة أو لم يحمِ الفلسطينيِّين منها[٦].

تهدف العمليات العسكريَّة الإسرائيليَّة وعنف المستوطنين في الضَّفَّة إلى إجبار الفلسطينيِّين على الخروج من منازلهم وأراضيهم، وتستخدم إسرائيل أساليب مختلفة، بما في ذلك الفصل العنصري، وعنف المستوطنين، والمراقبة عالية التقنية، وغيرها من الوسائل للضَّغط على الفلسطينيِّين لمغادرة منازلهم وأراضيهم، كما تنفذ إسرائيل عمليات هدم واسعة النطاق في جميع أنحاء الضَّفَّة الغربيَّة،

---

(١) Crisis in the Palestinian-run West Bank clouds Gaza hopes, Bloomberg, 05 May 2024. https://m-r.pw/cBHg.

(٢) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره.

(٣) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره.

(٦) ريم الشيخ، عنف المستوطنين يضيق الخناق على الفلسطينيين في الضفة الغربية، ودول غربية تتصدى بالعقوبات، بي بي سي عربي، ٥ مايو ٢٠٢٤. https://m-r.pw/tSCk.

حيث دمَّر الجيش الإسرائيلي حوالي ١٣١ منزلًا، مما أدَّى إلى تشريد ٨٣٠ فلسطينيًّا، من بينهم ٣٣٧ طفلًا، فما يقرب من ٩٥٪ من النازحين إنَّما هم لاجئون من مخيمات في جنين ونور شمس وطولكرم[١].

### ب. زيادة حادة في الاعتقالات:

تواكبت التحرُّكات الاستيطانيَّة مع حملة اعتقالات واسعة يقوم بها الجيش الإسرائيلي في جميع أنحاء الضَّفَّة الغربيَّة، ويتم خلالها اقتحام البلدات وتطويقها، ونصب الحواجز العسكريَّة، واحتلال أسطح البيوت ونشر القناصة عليها، ومهاجمة البيوت بالجنود والكلاب بشكل يروِّع الأطفال والعجزة. كما يجري الجيش «حملات تفتيش تترافق مع عمليات تخريب في مؤونة البيوت والأثاث»، وأفاد شهود بتنفيذ الجنود «اعتداءات بالضَّرب، وممارسات إذلال وإهانات، ثم تنتهي بمصادرة سيارات وأموال، وتخريب وتدمير في البنى التحتية، مثل خطوط المياه والكهرباء والهواتف والشوارع»[٢].

وأشارت الهيئة الفلسطينيَّة لشؤون الأسرى والمحررين إلى أن أكثر من ٧٠٠٠ أسير فلسطيني معتقلين في الضَّفَّة الغربيَّة منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، فيما بلغ عدد المعتقلين الإداريين أكثر من ٣٤٨٤ حتى نهاية يناير ٢٠٢٣، وهو رقم غير مسبوق - حتى في الضَّفَّة الغربيَّة- منذ انتفاضة ١٩٨٧[٣]. ووثَّقَ نادي الأسير الفلسطيني أكثر من ٧٣٠٠ حالة اعتقال في الضَّفَّة الغربيَّة، ووفاة ١٢ سجينًا ومعتقلًا في السُّجون الإسرائيليَّة، لتصل أعداد الفلسطينيّين في السُّجون الإسرائيلية إلى أكثر من ٩٠٠٠ معتقل[٤].

وبالتزامن مع ذلك فقد أخضَعَتْ إدارة مصلحة السُّجون- وبتوصيات من وزير الأمن الداخلي إيتمار بن غفير- الأسرى الفلسطينيّين لظروف اعتقال مأساوية غير مسبوقة، أدّت إلى استشهاد سبعة من الأسرى حتى الآن، وقد تمَّ فتح تحقيق في بعض الحالات، وتم تعيين مفوض جديد لمصلحة السُّجون (كوبي يعقوبي)، وهو صاحب أجندة مقبولة عن الوزير إيتمار بن غفير، ويدفع يعقوبي إلى "قوننة" الإجراءات غير الإنسانية التي سادت في السجون بعد الحرب، وإدراجها في تعليمات ولوائح جديدة[٥].

---

(١) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates, Century Foundation, 10 December 2023. https://m-r.pw/TwFT.

(٢) «حرب استيطان» إسرائيلية موازية تتصاعد في الضفة، الشرق الأوسط، 15يناير ٢٠٢٤. https://m-r.pw/OqVF.

(٣) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره.

(٤) مهند توتنجي وعلاء ضراغمة، ما الذي يجري في الضفة الغربية؟

(٥) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!.

### ج. تقييد الحركة ونشر الحواجز:

لم يبدأ تقييد الحركة وانتشار الحواجز في الضَّفَّة الغربيَّة مع السَّابع من أكتوبر، حيث إن إقامة الحواجز وإجراءات العزل وتقطيع أوصال الضفة تم التأسيس لها منذ عقود طويلة، بدءًا من مخطط يغآل ألون سنة ١٩٦٧، وخطة أريئيل شارون سنة ١٩٧٧ للاستيطان في الجبال وغيرها، وارتبطت لحظة التَّحوُّل بإقامة الحواجز بحرب الخليج وتوقيع اتفاقية أوسلو مطلع التسعينيَّات، ومثَّلَتْ مرحلة الانتفاضة الثانية وما بعدها مرحلة مفصليَّة في ترتيب البنية التحتية للحواجز وعمليات الفصل عبر الجدار والحواجز المتنوعة، كما مثَّلَتْ لحظة ٢٠٢١ وهبّة فلسطين في أبريل ومايو فصلًا جديدًا في تقييد الحركة، بالتزامن مع نمو جيوب المقاومة المسلحة في شمال الضَّفَّة الغربيَّة، فقد أحكمت إسرائيل عمليَّة الهيمنة على التنقل بين المحافظات، وكانت جاهزة لسيناريو العزل والفصل والتحكم بالحركة والتنقل وضبطهما[١].

تحوَّلَتْ الضَّفَّة الغربيَّة إلى كانتونات مجزأة منذ الانتفاضة الثانية، مع سيناريو إسرائيلي دائم يتحدَّث عن الإمارات السبع، ويهدف إلى تفتيت الدَّولة الفلسطينيَّة وإضعاف سيادتها من خلال تحويل مدن الضَّفَّة الغربيَّة المركزيَّة وأريافها إلى إمارات تحت حكم أقل من الحكم الذاتي، وتصعِّد الحكومة الإسرائيليَّة تصريحاتها وخططها لضم المنطقة (ج) من الضَّفَّة الغربيَّة، وتهدف سياسة تقييد الحركة إلى تفتيت الاتصالات الجغرافيَّة باستخدام أدوات مثل المستوطنات، والجدران الفاصلة، ونقاط التفتيش، وأبراج المراقبة، والكتل الخرسانيَّة، والأسلاك الشائكة، والأنفاق، والجسور، وكاميرات المراقبة، وتقنيات "الذئب الأزرق"[٢].

ومن خلال هذه السياسة تمَّ إغلاق منافذ أساسيَّة وحيويَّة تربط بين المدن الفلسطينيَّة، وفرض نظام سيطرة معقَّد على حركة الفلسطينيِّين يشمل نحو ٦٤٥ حاجزًا وسدًّا وبوابة، تحيط بكل مداخل القرى والمدن والمخيمات، وبعد السَّابع من أكتوبر قامت إسرائيل بإغلاق العديد من هذه الحواجز، ممَّا أدّى إلى "شلل" الحياة الطبيعيَّة للفلسطينيِّين، وأثّر بشكلٍ مباشر على الوصول إلى الخدمات الطبيَّة، وعرقل الأعمال التجاريَّة[٣]. وكانت هذه السِّياسات جزءًا من محاولة تنفيذ خطة الضَّمِّ، التي هي جزء من سياسة إسرائيل الرسميَّة وغير الرسميَّة التي تهدِفُ إلى حلِّ النِّزاع من خلال تشديد القبضة على الفلسطينيِّين في الضَّفَّة الغربيَّة وتهجيرهم قسرًا، أو تمهيد الطَّريق لإعادة التوطين الطوعي من خلال ضرب مقومات سبل عيشهم وحرية تنقلهم[٤].

---

(١) أحمد عز الدين أسعد، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد ٧ أكتوبر، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٣. https://m-r.pw/QsKU.

أحمد عز الدين أسعد، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد ٧ أكتوبر.

(٣) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!.

(٤) أحمد عز الدين أسعد، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد ٧ أكتوبر.

## ٢. تصاعد عنف المستوطنين والتَّوسُّع الاستيطاني:

### أ. تصاعد عنف المستوطنين:

في حرب موازية لِمَا يجري في قطاع غزة صعّد المُستوطنون الإسرائيليون المتطرفون من اعتداءاتهم في الضَّفَّة الغربيَّة عبر اقتحامات لبلدات، وإقامة بؤر استيطانيَّة جاء أحدثها شرقي رام الله والبيرة، ومنطقة غور الأردن، فضلًا عن اقتلاع مئات من أشجار وشتلات الزيتون. ويسعى التيار التابع لليمين المتطرِّف الذي ينفذ تلك الاعتداءات إلى إشاعة الفوضى، وتفجير الأوضاع في الضَّفَّة الغربيَّة، تطبيقًا لـ(خطة الحسم) الَّتي يروج لها وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، وتستهدف نسف أيّ إمكانيَّة لإقامة دولة فلسطينيَّة[١]. ويعدُّ عنف المستوطنين جزءًا أساسيًّا من سياسة الدولة الإسرائيليَّة وخطتها للتهجير، والتطهير العرقي للأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل فرض السيادة الكاملة عليها، وتمكين التوسُّع الاستيطاني، وقد قام وزراء الحكومة بتحريض المستوطنين علنًا على ارتكاب أعمال عنف ضد الفلسطينيِّين، وفي مقدمتهم وزير المالية سموتريتش الذي دعا إلى محو بلدة حوارة الفلسطينيَّة[٢].

ولا يتمتَّع المستوطنون بالدَّعم السِّياسي فحسب؛ بل بالدَّعم العسكري أيضًا، ففي العقدين الماضيين توسَّع انتشار قوات الأمن الإسرائيليَّة في الضَّفَّة الغربيَّة للمساعدة في "تأمين" المستوطنات الإسرائيليَّة غير القانونيَّة، بالإضافة إلى ذلك تمَّ إنشاء ما يسمى بـ"وحدات الدفاع الإقليمي" المكونة من المستوطنين، وتدريبها وتسليحها من قبل الجيش الإسرائيلي، ومنذ ٧ أكتوبر/تشرين الأول تمَّ نشر العديد من وحدات الجيش على جبهة غزة، مما أعطى وحدات الدفاع الإقليميَّة للمستوطنين دورًا أكثر بروزًا في فرض السَّيطرة على الأراضي المحتلة، وقد استغلَّ المستوطنون ذلك لإطلاق العنان للعنف ضد الفلسطينيِّين، وإجبارهم على مغادرة منازلهم، وأسهم في تصعيد التوتُّر والعنف ضد الفلسطينيِّين توزيع البنادق الهجومية على المستوطنين، وربطهم بوحدات عسكرية عاملة تحت قيادة وزير الأمن القومي الإسرائيلي، إيتمار بن جفير[٣]، وفي إطار خطَّة لتسليح المستوطنين منحت رخص حمل السلاح إلى أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ مستوطن من أصل ٧٢٦,٠٠٠ في الضَّفَّة الغربيَّة والقدس الشرقيَّة[٤].

---

(١) «حرب استيطان» إسرائيلية موازية تتصاعد في الضفة، الشرق الأوسط، 15يناير ٢٠٢٤. https://m-r.pw/OqVF.

(٢) Alice Panepinto and Triestino Mariniello, Settler violence: Israel's ethnic cleansing plan for the West Bank, Aljazeera, 26 Feb 202426 Feb 2024. https://m-r.pw/Vjsr.

(٣) Alice Panepinto and Triestino Mariniello, Israel's ethnic cleansing plan for the West Bank.

(٤) أحمد عز الدين أسعد، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد ٧ أكتوبر.

شنَّ المستوطنون المدعومون بقوات الجيش اعتداءات نوعيَّة غير مسبوقة على التجمُّعات الفلسطينيَّة في مناطق (C)، -وهي مناطق خاضعة بصورة كلية لسيطرة إسرائيل على المستوى الأمني والإداري - وجاء في تقرير للأونروا أنَّ هجمات المستوطنين أدَّت إلى تهجير أكثر من ١٢٠٠ فلسطيني من ٢٠ تجمعًا سكنيًّا، وإزالة سبعة تجمُّعات أخرى على الأقل بشكل كامل منذ السابع من أكتوبر، وشمِلَتْ هجمات المستوطنين - وبمساندة من وحدات الجيش الإسرائيلي في بعض الأحيان- اعتداءات على الفلسطينيِّين، وسرقة للممتلكات والمواشي، وحرقًا للمركبات والمنازل، علاوة على ذلك تهديد السُّكَّان بالقتل في حال عدم مغادرتهم لمنازلهم وأراضيهم بشكل دائم، وفق الأدلة التي تحققت منها هيومن رايتس ووتش[١].

ويطلق مسؤولون ومنظمات إسرائيليَّة تهديدات تطالب بقتل العرب وتهجيرهم، وذلك من خلال توزيع المستوطنين منشورات باللغة العربية تطالب الفلسطينيين بمغادرة قراهم وبلداتهم، والتوجه إلى الأردن قبل أن يتم طردهم بالقوة، ومنشورات أُخرى تهددهم بنكبة مماثلة لنكبة ١٩٤٨، وكان هذا بمنزلة الضوء الأخضر لمجموعات إجراميَّة من المستوطنين لمواصلة الاعتداءات وتكثيفها مستغلين أجواء الحرب على غزة، والحصار المشدَّد على الضَّفَّة الغربيَّة، وغياب الإعلام عنها وتركيزه على ما يحدث في غزة[٢].

وشهدت الضَّفَّة الغربيَّة وتيرة متسارعة من الهجمات حتى قبل هجوم السَّابع من أكتوبر، ووفقًا لما أوردته هيئة مقاومة الجدار والاستيطان فقد نفذ المستوطنون خلال العام ٢٠٢٣، ١٢١٦١ هجومًا بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم في مختلف المحافظات، وسُجل ٥٣٠٨ هجومًا بعد السابع من تشرين الأول/ أكتوبر فقط[٣]. وأسفر هذا العنف عن استشهاد فلسطينيين، وتدمير ممتلكات، ومصادرة أراضٍ، وتهجير تحت تهديد السلاح لأكثر من ٢,٠٠٠ شخص. وكثيرًا ما يُنفَّذ عنف المستوطنين هذا مع إفلات واضح من العقاب، وفي بعض الحالات يكون بدعم من الجنود الإسرائيليِّين، ويتضمن بحسب بعض الشهادات اعتداءات جنسية، وغير مألوفة في المشهد السابق على ٧ أكتوبر[٤]، وتفاقمَتْ هذه الظَّاهرة إلى حدِّ اضطرار الولايات المتحدة والدُّول الأوروبية إلى فرض عقوبات على بعض المستوطنين في الضَّفَّة الغربيَّة بسبب تعديهم على حياة الفلسطينيِّين ومنازلهم[٥].

---

(١) ريم الشيخ، عنف المستوطنين يضيق الخناق على الفلسطينيين في الضفة الغربية، و دول غربية تتصدى بالعقوبات.

(٢) أحمد عز الدين أسعد، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد ٧ أكتوبر.

(٣) مهند توتنجي وعلاء ضراغمة، ما الذي يجري في الضفة الغربية؟

(٤) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!

(٥) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية، مصدر سبق ذكره.

وبحسب منظمة "هيومن رايتس ووتش" وصلَتْ حوادث عنف المستوطنين ضد الفلسطينيّين وممتلكاتهم إلى أعلى متوسط يومي لها، منذ أن بدأت الأمم المتحدة في تسجيل هذه البيانات عام ٢٠٠٦. ففي حين بلغ معدل حوادث العنف حادثتي عنف يوميًّا عام ٢٠٢٢، وواحدة في اليوم سنة ٢٠٢١، ارتفع إلى ٣ اعتداءات في سنة ٢٠٢٣، و٥ اعتداءات خلال الحرب الحاليَّة في غزَّة[١].

### ب. التوسُّع الاستيطاني:

أظهرت اعتداءات المستوطنين النوعية والمتسارعة في الضَّفَّة الغربيَّة، وما رافقها من سياسات وإجراءات حكومية أن الاستيطان يُعَدُّ مشروعًا سياسيًّا أمنيًّا تخطط له قوات الأمن الإسرائيليَّة لتنفيذ المشاريع الكامنة القديمة الجديدة بتهجير الشَّعب الفلسطيني في الضَّفَّة الغربيَّة، وتصفية القضيَّة الفلسطينيَّة[٢]. وفي سياق الحديث المتزايد عن تهجير الفلسطينيّين من غزة أولًا، ومن ثم الانتقال إلى الضَّفَّة الغربيَّة، فإنَّه لا يمكن فصل ما يحدث في الضَّفَّة الغربية عما يحدث في قطاع غزَّة.

لقد كان مشروع الاستيطان- كمشروع سياسي منذ بدايته- المشروع الأخطر على القضية الفلسطينيَّة، وهَدَف منذ اللحظة الأولى إلى منع الوصول إلى أيِّ حلٍّ للصِّرَاع الفلسطينيِّ الإسرائيليِّ باعتبار أنَّ الضَّفَّة الغربيَّة هي عبارة عن أراضٍ إسرائيليَّة، وتسمى في أدبيات الحكومات الإسرائيلية يهودا والسامرة.

وشكل هذا المشروع مدخلًا لمحاولات ضمِّ الضَّفَّة الغربيَّة، وتغيير معالم مدينة القدس الشرقية التي تضاعفت مساحتها بفعل الاستيطان عشرة أضعاف، وضمن محاولات الحكومات الإسرائيليَّة المتعاقبة إحداث تغيير ديموغرافي يجعل من المقدسيّين الفلسطينيّين أقلية محاصرة، ووضع خطة ممنهجة لتهجيرهم من خلال قوانين عنصريَّة في مسائل البناء، والتوسُّع العمراني، وهدم البيوت، وسحب الهُوِيَّات[٣]. والاستيلاء على الضَّفَّة مشروع قديم يعود إلى عام ٢٠٠٦ عندما انسحب المستوطنون من غزَّة[٤].

ويستوطن الضفة ٧٢٦,٠٠٠ مستوطن يعيشون في ١٧٦ مستوطنة و١٨٦ بؤرة استيطانية تعتلي التلال من شمال الضَّفَّة إلى جنوبها، وتحاصر القدس، وتعمل على تغيير العامل الديموغرافي فيها

---

(١) حكومة نتنياهو تستغل حرب غزة لمضاعفة الاستيطان في الضفة، الشرق الأوسط، Apr 9, 2024، https://m-r.pw/lwwa.

(٢) أحمد عز الدين أسعد، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد ٧ أكتوبر.

(٣) أحمد عز الدين أسعد، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد ٧ أكتوبر.

(٤) محللون: إسرائيل تستغل حربها على غزة لتهويد الضفة الغربية، الجزيرة نت، ٢٠٢٤/٤/٢١، https://m-r.pw/DCXt.

من خلال جعل اليهود أغلبيَّة في المدينة، وممارسة ضغوط لتهجير المقدسيِّين خارج مدينتهم[١].
ويجمع المجتمع الدولي على أنَّ المستوطنات غير شرعية، وتشكل عقبة أمام تطبيق حلِّ الدَّولتين القاضي بإقامة دولة فلسطينيَّة إلى جانب دولة إسرائيل[٢].

وقد كشَفَتْ حركة (السلام الآن) الإسرائيليَّة أنَّ حكومة بنيامين نتنياهو تتجاهل الموقف الدولي من موضوع الاستيطان، والعقوبات التي فرضَتْها دولٌ عدَّةٌ في العالم الغربي على غلاة المستوطنين، وهي تستغل الانشغال العام بالحرب على غزة لمضاعفة كميَّات الاستيطان اليهودي، وتثبيت حالة أمر واقع على الأرض، وبالتالي السَّيطرة على مساحات أكبر من المنطقة (ج)[٣]. وتقول الأمم المتحدة: إن حوالي ٤٠٠٠ فلسطيني نزحوا في عام ٢٠٢٣ بسبب تصرفات قوات الأمن والمستوطنين، وقد سجل هذا العام بالفعل رقمًا قياسيًّا جديدًا للاستيلاء على الأراضي، حيث استولَتْ إسرائيل على حوالي ١١٠٠ هكتار (٢٧١٨ فدانًا) من أراضي الضَّفَّة الغربيَّة حتى الآن في عام ٢٠٢٤، أي أكثر من ضعف الرقم السَّنوي السابق البالغ ٥٢٠ هكتارًا الَّذِي تم الاستيلاء عليه في عام ١٩٩٩، وفقًا لتقرير السَّلام الآن[٤].

وقالت الحركة: إنَّ دعم الحكومة الإسرائيليَّة المالي لبناء المستوطنات، والقوانين الجديدة، والتغييرات في القوانين القديمة تسهم في محو الخط الأخضر، وذكرت الحركة أنَّ وزير المالية سموتريتش يعمل بنشاط على تغيير الواقع الجيو-سياسي والدِّيموغرافي في الضَّفَّة الغربيَّة، لا سيما في المنطقة "ج" الخاضعة لسيطرة الجيش الإسرائيلي، لعرقلة إمكانيَّة تحقيق اتفاق سلام وإقامة دولة فلسطينيَّة، بالإضافة إلى ذلك أشارت الحركة إلى أنَّ بعض مؤيدي المستوطنات يشغلون حاليًا مناصب وزارية في حكومة بنيامين نتنياهو، مما يخلق بيئة سياسيَّة مواتية لتطوير مشاريع المستوطنين، وذكرت الحركة أنَّ تشكيل حكومة نتنياهو في ديسمبر ٢٠٢٢ أدَّى إلى ظروف غير مسبوقة لتوسيع المستوطنات بأرقام قياسية تشمل عددًا قياسيًّا من خطط البناء، ورصد ميزانيات كبيرة، ودعمًا سياسيًّا غير مشروط للمستوطنين، حتى في الحالات التي تنطوي على هجمات عنيفة ضد الفلسطينيِّين[٥].

---

(١) أحمد عز الدين أسعد، الحواجز والإغلاقات وتقييد الحركة في الضفة الغربية بعد ٧ أكتوبر.

(٢) حكومة نتنياهو تستغل حرب غزة لمضاعفة الاستيطان في الضفة، الشرق الأوسط، Apr 9, 2024، https://m-r.pw/lwwa.

(٣) منظمة إسرائيلية تؤكد ازدياد المستوطنات "بشكل غير مسبوق" في الضفة الغربية منذ بدء حرب غزة، ار تي، ٠١.٠٢.٢٠٢٤، https://m-r.pw/ClDv.

(٤) Crisis in the Palestinian-run West Bank clouds Gaza hopes, Bloomberg, 05 May 2024. https://m-r.pw/cBHg.

(٥) منظمة إسرائيلية تؤكد ازدياد المستوطنات "بشكل غير مسبوق" في الضفة الغربية منذ بدء حرب غزة.

وأنشأ المستوطنون ما لا يقل عن ٢٦ بؤرة استيطانيَّة جديدة غير مصرح بها، بما في ذلك ما لا يقل عن ١٠ بؤر استيطانيَّة خلال الحرب منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣، وما لا يقل عن ١٨ بؤرة استيطانيَّة زراعيَّة، ونتيجة لهذه البؤر الاستيطانيَّة أجبر حوالي ١٣٤٥ فلسطينيًّا على الفرار من منازلهم بسبب الهجمات العنيفة من قبل المستوطنين، وتمَّ تهجير أو اقتلاع ٢١ مجتمعًا فلسطينيًّا، بما في ذلك ١٦ خلال الحرب و٥ قبل ذلك، وفي العام نفسه تمَّ التَّرويج لعدد قياسي بلغ ١٢,٣٤٩ وحدة سكنية في مستوطنات الضَّفَّة الغربيَّة، باستثناء تلك الموجودة في القدس الشرقية، وتمَّ منح الموافقات أيضًا لـ ٢,٣٥٠ وحدة سكنيَّة في معاليه أدوميم، وحوالي ٣٠٠ في كيدار، و٧٠٠ وحدة سكنيَّة في افرات[١]، كما سجلت "السَّلام الآن" عددًا قياسيًّا من ١٨ طريقًا جديدًا شقَّهَا المستوطنون[٢].

وفي القدس يعمل الائتلاف الحاكم اليميني الجديد في إسرائيل على تسريع وتيرة بناء المستوطنات في القدس الشرقية وما حولها على نطاق واسع، الأمر الذي يُعجِّلُ بتهويدها، ومع اهتمام العالم بغزة تعمل السلطات البلديَّة في القدس بسرعة على تعزيز المستوطنات الإسرائيليَّة، الَّتي تهدد بفصل القدس الشرقيَّة عن بقية الضَّفَّة الغربيَّة وتزيد من تهويد المدينة. في ديسمبر ٢٠٢٣ وافقت لجنة التَّخطيط لمنطقة القدس - وهي جزء من بلديَّة القدس- على مستوطنتين كبيرتين، بينما تعمل على التَّرويج لمستوطنة ثالثة، ومن شأن خطط الاستيطان الثلاث أن تعزل القدس الشرقيَّة عن بقية الضَّفَّة الغربيَّة[٣].

أوَّل مستوطنة مذكورة هي مستوطنة القناة السُّفلى الواقعة بين هار حوما وجفعات هماتوس غرب صور باهر، المستوطنة الثَّانية هي نوفي راحيل في حي صور باهر-أم طوبا الفلسطيني، وتهدف هذه المستوطنات إلى تعزيز التَّواصُل الإقليمي الإسرائيلي بين هار حوما والقناة السفلى وجفعات حماتوس، مما يؤدي فعليًّا إلى عزل الحدود الجنوبيَّة للقدس الشرقيَّة عن بيت لحم وجنوب الضَّفَّة الغربيَّة، وفي ٩ كانون الثاني / يناير ٢٠٢٤ وافقت لجنة تخطيط المنطقة على مستوطنة جفعات هشكيد، التي تتضمن خططًا لبناء ما يقرب من ٧٠٠ وحدة سكنية على أرض تابعة لقرية بيت صفافا الفلسطينيَّة[٤].

وهذه المستوطنات جزء من خطة إسرائيليَّة أكبر لفصل القدس الشرقيَّة عن الضَّفَّة الغربيَّة، ويتم تنفيذها من خلال البناء الإستراتيجي لجدار الفصل، ممَّا يسمح باستيعاب المستوطنات الإسرائيليَّة

---

(١) إسرائيل تستغل الحرب في غزة لإنشاء تجمع استيطاني في الضفة، العرب، ٢٣/٠٢/٢٠٢٤. https://m-r.pw/rILW.

(٢) منظمة إسرائيلية تؤكد ازدياد المستوطنات "بشكل غير مسبوق" في الضفة الغربية منذ بدء حرب غزة.

(٣) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates, Century Foundation, 10 December 2023. https://m-r.pw/TwFT.

(٤) Ibid.

المبنيَّة في الضَّفَّة الغربيَّة فيما يسمى بـ"القدس الكبرى"، وذلك للحفاظ على أغلبيَّة يهوديَّة في القدس، وضمان السَّيطرة الدائمة، وعرقلة إمكانيَّة الحياة المجتمعيَّة الفلسطينيَّة، وإحباط احتمالات التَّوصُّل إلى حلٍّ سياسيٍّ عادل، وبسبب هذا الجدار أصبح حوالي ٢٠٠ ألف مستوطن جزءًا مما يُسمَّى بالقدس اليهوديَّة الكبرى، وبفعلهم ذلك قاموا بتطهير ٢٢ قرية فلسطينيَّة من القدس التاريخيَّة عرقيًّا، ومنها أبو ديس، ومخيم شعفاط للَّاجئين، وحزما، وفصل المناطق الفلسطينيَّة بمستوطنات إسرائيليَّة يحمل أيضًا تداعيات جيوسياسيَّة أوسع، حيث إنه يمنع التواصل الإقليمي لدولة فلسطينيَّة عاصمتها القدس الشرقية في إطار حلِّ الدَّولتين، وكانت خطة إسرائيل هي عزل القدس عن بقية الضَّفَّة الغربيَّة، وتحديد ما يُسمَّى بالقدس اليهوديَّة الكبرى". بينما تسعى حاليًا إلى التَّخلُّص من أكبر عدد ممكن من الفلسطينيِّين بهذه المدينة بأيِّ طريقة ممكنة، وتستغل إسرائيل الحرب المستمرة على غزة "لخلق المزيد من الحقائق على الأرض"[١].

يواصل المستوطنون الضَّغط من أجل تطبيق السِّيادة الإسرائيليَّة على الضَّفَّة الغربيَّة، و"ضمّها" إلى دولة إسرائيل، ولديهم أجندة من ثلاث نقاط حددها يوسي داغان- مدير المجالس الاستيطانية اليهودية- وهي:

- اتفاقيَّات أوسلو ماتت.

- ٨٠٪ من الفلسطينيِّين يرحبون بهجمات حماس، وبالتالي هم أعداء.

- على إسرائيل رفع كافة القيود عن التوسّع الاستيطاني كرد على هجوم حماس.

وقد انتقدت الولايات المتحدة تصرُّفات المستوطنين "المتطرفة"؛ لكن هذا لم يوقف الحركة الاستيطانية بعد، واليوم يقف المستوطنون الأكثر تطرُّفًا(التَّيار الحريدي المتعصّب قوميًّا والمتزمِّت دينيًّا) على رأس مؤسستين رئيسيتين تسيطران على الاحتلال الإسرائيلي للضَّفَّة الغربيَّة.

مكتب المنسق (بما في ذلك الإدارة المدنيَّة)، ويرأسه بتسلئيل سموتريتش منذ فبراير ٢٠٢٣، ويخطِّط لضمِّ الضَّفَّة الغربيَّة، وزيادة عدد المستوطنين من ٥٠٠٠٠٠ في عام ٢٠٢٢ إلى ١ مليون بحلول عام ٢٠٣٠، ورئيس ملف الضَّفَّة الغربيَّة في لجنة الشؤون الخارجيَّة والدفاع تسفي سوكا منذ نوفمبر ٢٠٢٣، رغم عدم كونه ضابطًا عسكريًّا، وهو مطلوب لهذا المنصب بسبب نفوذ المستوطنين في الدولة العميقة.

ومع اقتراب نهاية ولاية قائد "المنطقة الوسطى" طلبت قيادة المستوطنين تعيين عميد جديد أكثر مناصرة للمستوطنين، وقائد "المنطقة الوسطى" -هو الحاكم الأعلى للضَّفَّة الغربيَّة- يصادق على

(١) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates, Century Foundation, 10 December 2023. https://m-r.pw/TwFT.

الأوامر العسكريَّة، ويشرف على إنفاذ القانون، بما في ذلك هدم وبناء المستوطنات، وشق الطرق، والعمليَّات الحربيَّة ضد الفلسطينيّين، وتصعيد أو منع تصعيد الأوضاع داخل الأرض المحتلة[١].

### ٣. الأوضاع الاقتصادية في الضَّفَّة الغربيَّة خلال الحرب:

على جبهة أخرى من جبهات الحرب على الوجود الفلسطيني في الضَّفَّة الغربية، وفي إطار تضييق الخناق على الفلسطينيّين وتهجيرهم من خلال إفقادهم مقومات البقاء، يوظِّفُ الاحتلال هجومًا على الاقتصاد الفلسطيني أدَّى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي في الضَّفَّة الغربيَّة، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره ٢٢% في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٢٣، في حين تشير التقديرات إلى أنَّ البطالة قد تضاعفَتْ إلى أكثر من الضِّعف لتصل إلى ٣٠%، بينما كانت ١٤% قبل الحرب، ومِنَ المتوقَّع أن يستمرَّ الاقتصاد الفلسطيني ككل- سواء كان في الضَّفَّة الغربيَّة أم في قطاع غزة- في الانخفاض في عام ٢٠٢٤ بنحو ٥ في المائة، بعد أن انخفض بنسبة ٣٣ في المائة في الربع الرابع، بينما يتوقع خبراء انكماشًا بنسبة ٢٥ في المائة إلى ٣٠ في المائة هذا العام[٢]، ولقد تضرَّرَتْ الضَّفَّة اقتصاديًّا جراء ثلاثة قرارات اتخذتها الحكومة الإسرائيلية، وهي:

#### أ. منع دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل:

نفذت إسرائيل إجراءات لمنع دخول ما يقرب من ١٥٠ ألف فلسطيني يحملون تصاريح عمل للعمل في إسرائيل منذ ٧ أكتوبر، وهذا يزيد من حالة الضَّغط الشَّعبي، ويقلل من قدرة إسرائيل على السَّيطرة والمناورة أمام المجتمع الفلسطيني، حيث إنَّ التَّبعيَّة الاقتصاديَّة تُعَدُّ أداة أساسيَّة للسَّيطرة على الفلسطينيّين، ففي العام ٢٠٢٢ مثلًا عمل نحو ٢٢.٥٪ من القوى العاملة في الضَّفَّة الغربيَّة في إسرائيل (نحو ٢٠٤ آلاف عامل)، وأسهم عملهم في نحو ٢٤٪ من الدخل القومي الفلسطينيّ، وانعدام الاعتماد الاقتصادي الفلسطيني على إسرائيل يعني انعدام وجود ذراع للضغط عليه بحسب الحاجة السِّياسيَّة، ويُدخل العمال في إسرائيل نحو ٣٧٠ مليون دولار إلى الضَّفَّة الغربيَّة في كل شهر، بينما تمتلك إسرائيل الأدوات لإيقافها أو تسهيلها متحكّمة في جزء بارز من دخل الضَّفَّة الغربيَّة[٣].

وقد تمَّ إحباط محاولات الأجهزة الأمنيَّة لتمكينِ عددٍ محدود من العمال من الدخول والعمل بسبب معارضة اليمين المتطرف داخل الحكومة، بالإضافة إلى ذلك لم تنجح الضُّغُوط الَّتي مارسها قطاع البناء الإسرائيلي للسَّماح بدخول العمال الفلسطينيّين، على الرَّغم من اعتماد القطاع الكبير على

---

(١) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!.

(٢) Crisis in the Palestinian-run West Bank clouds Gaza hopes.

(٣) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!.

هذه القوى العاملة[١]، حيث يُشغّل قطاع البناء في إسرائيل نحو ٣٨٠ ألف عامل، أكثر من ثلثهم فلسطيني الضَّفَّة الغربيَّة، بيد أن هؤلاء العمال الفلسطينيّين مسؤولون عن ٨٠٪ من الأعمال الأساسيَّة الَّتي تحتاجها حاليًا شركات البناء لتسديد التزاماتها للبنوك (تحديدًا: الصب، والتبليط والقصارة). ونظرًا لأنَّ قطاعَ البناء مرتبط بشكل عضوي بالبنوك، فإن البنك المركزي لإسرائيل يتابع ملف إيقاف العمال عن كثب، ويعمل على عدم الوصول إلى حالة "تنهار" فيها قطاعات اقتصاديَّة في إسرائيل كأحجار الدومينو، وهو أمر بالإمكان ضبطه حتى الآن[٢]، ونتيجة لذلك تُفكِّرُ إسرائيل في استيراد العُمَّال الأجانب من الدول الآسيويَّة لسد الفجوة، خاصَّة في قطاعي البناء والزراعة، ومن المتوقع أن تؤدِّي هذه الخطوة إلى تفاقم الوضع الاقتصادي في الضَّفَّة الغربيَّة، وخاصة في أعقاب الصراع[٣].

### ب. سرقة أموال المقاصَّة الفلسطينيَّة:

رفض وزير الماليَّة الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش تحويل إجمالي أموال المقاصَّة الفلسطينيَّة إلى السُّلطة الفلسطينيَّة، ويأتي هذا القرار بعد خصم المبالغ الَّتي تدفعها السُّلطة لأسر الأسرى والشُّهداء الفلسطينيِّين والأموال المخصَّصة لغزَّة، وفي تسويَّة مع الولايات المتحدة تم اقتراح تحويل الأموال إلى دولة ثالثة، على وجه التحديد النرويج، والتي ستحولها بعد ذلك إلى السُّلطة الفلسطينيَّة بشرط امتناع السُّلطة الفلسطينيَّة عن تحويل الأموال إلى غزَّة، ووافقت السُّلطة الفلسطينيَّة على تحويل أموال غزة إلى النِّرويج لوضعها في حساب خاص، علاوة على ذلك قرَّرَ مجلس الوزراء الإسرائيلي في شهر فبراير/شباط زيادة نسبة الأموال المحتجزة من السلطة الفلسطينية بناء على طلب سموتريتش[٤].

وبذلك لم تعد السُّلطة الفلسطينيَّة تتلقى الجزء الَّذِي تحتاجه من إيرادات الضَّرائب من إسرائيل المتعلِّق بدفع رواتب ومعاشات التقاعُد للموظَّفِين في غزَّة، وتقول: إنها مدينة بمبلغ ١.٣ مليار دولار، وقال البنك الدولي في تقرير صدر في فبراير الماضي: إنها تواجه أزمة مالية متصاعدة، واضطرَّت إلى خفض الرواتب إلى ما يصل إلى ٦٠% من مستويات ما قبل الحرب[٥]، وكافحت السُّلطة لتعويض موظَّفِيهَا بشكلٍ كامل في الأشهر الأخيرة، حيث لجأت إلى دفعات جزئيَّة، وإلى الاقتراض من البنوك المحليَّةِ لتغطية الرواتب[٦].

---

(١) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية.

(٢) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!

(٣) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية.

(٤) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية.

(٥) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates.

(٦) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية.

وقد أدَّى حجب هذه العائدات من الضَّرائب المجمَّدة - إلى جانب خسارة ٣٧٠ مليون دولار يتمُّ ضخُّها عادَّة إلى اقتصاد الضَّفَّة الغربيَّة شهريًّا من قبل الفلسطينيِّين العاملين في إسرائيل والمستوطنات- إلى ترك الاقتصاد المحلي في حالة من الفوضى، وشلِّ المؤسَّسات الفلسطينيَّة بالفعل، وترك من يحصلون على رواتب السُّلطة الفلسطينيَّة بالكاد يتمكنون من الاحتفاظ بالطعام على المائدة أو سداد القروض[١]، وإذا استمرَّ الوضع على هذا النحو فلن تكون "السُّلطة الفلسطينية" قادرة على دفع رواتب أفرادها الأمنيِّين البالغ عددهم ٣٠ ألفًا، والَّذين لن يكون لديهم القدرة على القيام بمهامهم الأمنيَّة[٢].

علاوة على ذلك فقد لاحظ برنامج الأغذية العالمي تفاقم انعدام الأمن الغذائي في الضَّفَّة الغربيَّة في أعقاب الصراع، فقبل الحرب واجه حوالي ٣٥٠,٠٠٠ فلسطيني في المنطقة انعدام الأمن الغذائي؛ لكن هذا العدد ارتفع إلى ٦٠٠,٠٠٠ خلال هذا الصراع، وممَّا يزيدُ من التَّحديات قيام الجيش الإسرائيلي بتكثيف وجوده في الضَّفَّة الغربيَّة، ممَّا أدَّى إلى زيادة عدد نقاط التفتيش العسكرية إلى ٦٤٩ نقطة تفتيش منذ بدء الصراع، ويُمثِّل هذا ٤٩ نقطة تفتيش إضافية مقارنة بما كان عليه قبل ٧ أكتوبر، مع تغيير وضع ١٠٠ نقطة تفتيش لتقييد الحركة بشكل أكبر، بالإضافة إلى ذلك أقام الجيش بوابات تمنع الفلسطينيين من الوصول إلى حوالي ٢٠% من أراضيهم الزراعية، مما أثر على موسم قطف الزيتون[٣].

### ت. إغلاق المدن الفلسطينية:

يعتمد اقتصاد المدن - خاصَّة في جنين وطولكرم- على القدرة الشرائية لفلسطيني الداخل، وقد وجه إغلاق أو عرقلة دخولهم إلى المدن الفلسطينية ضربة قاسية للتجارة والاقتصاد الفلسطيني، وتبلغ قوتهم الشرائيَّة في جنين- على سبيل المثال- حوالي ٢٠ مليار شيكل سنويًّا، علاوة على ذلك يعتمد قطاعا السِّياحة والتَّرفيه في الضَّفَّة الغربيَّة بشكل أساسي على فلسطيني الداخل، فمنذ أن بدأت حرب غزة شهدت ٩٥ بالمائة من المحلات التجارية في جنين انخفاضًا في إيراداتها الشَّهرية، وبلغ متوسط الانخفاض في هذه الإيرادات ٥١ في المائة، وفي نابلس بلغت هذه الأرقام ٨٥ في المئة، و٨٠ في المئة على التوالي[٤].

(١) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates.

(٢) نعومي نيومان، لماذا لم تُفتح حتى الآن جبهة في الضفة الغربية؟ معهد واشنطن، ١٣ ديسمبر ٢٠٢٣.
https://m-r.pw/ywEK.

(٣) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية.

(٤) الضغط والاستنزاف: السياسة الأمنية الإسرائيلية والتصعيد في الضفة الغربية.

## ثانيًا: الأوضاع السِّياسيَّة في الضَّفَّة الغربيَّة.

تفاقمت الأوضاع السِّياسيَّة في الضَّفَّة الغربيَّة بعد السَّابع من أكتوبر، حيث وظفت إسرائيل الحدث من أجل تحقيق مكاسب إستراتيجيَّة بفرض واقع استيطاني لا يمكن الرجوع عنه يمنع من قيام دولة فلسطينيَّة متواصلة جغرافيًّا، وإضعاف السُّلطة الفلسطينيَّة سياسيًّا واقتصاديًّا، باعتبارها العنصر الأساسي في الكثير من عمليات التخطيط لمرحلة ما بعد الحرب، وفي إطار هذه الإستراتيجيَّة استهدفَتِ الوجود الفلسطيني من خلال ثلاثية خطة حسم الصراع بإطلاق العنان للجيش والمستوطنين لتهجير الفلسطينيّين قسريًّا، وتطهير المنطقة "ج" عرقيًّا من الفلسطينيّين، وتنفيذ عمليات قتل واسعة في مدن وبلدات ومخيمات الضَّفَّة، والاستمرار في مخطَّطات الضمّ الفعلي، ومصادرة الأراضي، وفرض قوانين التمييز العنصري ضد الفلسطينيّين، وتقييد الحركة، وحصار المدن، وحجب العوائد الضريبيَّة، ومنع دخول العُمَّال الفلسطينيّين، وفي إطار محاربة اسرائيل لأي مسار يفضي إلى تنفيذ حلِّ الدَّولتين، ومنع قيام دولة فلسطينية يمكن رصد سلوك حكومة الاحتلال في ثلاثة اتجاهات كالآتي:

### ١. الاستمرار في سياسة الضمّ وخطَّة الحسم:

تسعى الحكومة الإسرائيليَّة المتطرِّفة إلى تنفيذ سياساتها الرامية إلى حسم الصِّراع بالقوة العسكرية، وفرض الوقائع على الأرض عبر ضمِّ الأراضي، وإنشاء المستوطنات الجديدة، وزيادة عمليات القرصنة، وتستغل حكومة نتنياهو عدوانها على غزة وانشغال العالم به لتنفيذ سياسة ضمِّ الأراضي، وتهدف السِّياسة الإسرائيليَّة المتبعة إلى الحيلولة دون إقامة الدولة الفلسطينيَّة المستقلة المتصلة جغرافيًّا.[١]

وبينما يدور الحديث عن دولة فلسطينيَّة في أوروبا وأميركا، يقول رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أنه لا دوّلة فلسطينيَّة، إنما هي دولة واحدة هي إسرائيل بين البحر المتوسط ونهر الأردن[٢]. وتُواصِل القوات الإسرائيليَّة تنفيذ عمليات في الضَّفَّة الغربيَّة، بعد تأكيد نتنياهو رفضه لأي "سيادة فلسطينيَّة" في مرحلة ما بعد الحرب[٣]. إنَّ الحديث المتزايد عن حلول سياسيَّة - كحَلِّ الدَّولتين- بعد انتهاء الحرب لا يتفق مع منطق الأحداث الجارية التي تهدف ليس فقط إلى الردِّ على

---

(١) قيادي بحركة فتح لـ"سبوتنيك": حكومة نتنياهو تستغل حرب غزة لتوسيع الاستيطان بالضفة، سبوتنيك عربي، Mar 27, 2024. https://m-r.pw/TxrE.

(٢) عوض الرجوب، خبير فلسطيني للجزيرة نت: نفوذ المستوطنات يطال ٦٠% من مساحة الضفة، الجزيرة نت. ٢٠٢٤/٢/٢٥. https://m-r.pw/Sxuq.

(٣) مصادر إسرائيلية: الجيش يسحب قوات من غزة ويوجهها إلى الضفة، سكاي نيوز عربية، 22 يناير ٢٠٢٤. https://m-r.pw/OoqO.

هجوم "حماس" في السَّابع من أكتوبر؛ بل أيضًا إلى تصفية القضيَّة الفلسطينيَّة بتهجير السُّكان تحت شعار غزَّة أولًا[١].

تزامنًا مع الهجوم الإسرائيلي على غزة بعد ٧ أكتوبر وضعت الضَّفَّة الغربية تحت الحصار، ولم يبدأ هذا الحصار في ٧ أكتوبر، فالحكومة الإسرائيليَّة والمستوطنون يضغطون على سكان الضَّفَّة الغربيَّة منذ سنوات لجعل حياتهم مستحيلة أكثر من أيِّ وقت مضى[٢]، وتستخدم إسرائيل عنف المستوطنين والفصل العنصري ووسائل أخرى مثل المراقبة عالية التقنية لدفع الفلسطينيِّين إلى مغادرة منازلهم وأراضيهم، وتقوم إسرائيل بنشر هذا النموذج في جميع أنحاء الضَّفَّة الغربيَّة[٣]، ولا تعاني الضَّفَّة الغربيَّة من الهجمات المتزايدة من قبل الجيش والمستوطنين فقط؛ ولكن أيضًا من عدم وجود حلٍّ سياسيٍّ[٤].

وبالنسبة للفلسطينيِّين الذين يعيشون في الضفة الغربية يبدو أن لعنف المستوطنين والغارات العسكرية هدفًا واضحًا، وهو إخراجهم من أراضيهم ومنازلهم، وتستهدف الانتهاكات الاسرائيليَّة الجميع بما في ذلك السُّلطة الفلسطينيَّة التي بينها وبين إسرائيل اتفاقيات سلام قضَتْ عليها عبر سياسة الاستيطان والاستيلاء على الأراضي بموجب قوانين وأوامر عسكريَّة، وعبر الإجراءات الأخرى مثل الاقتحامات وعمليات القمع والاستهداف والقتل ونزع الصلاحيات السِّياسيَّة والأمنيَّة[٥].

ويعتبر الاستيطان الإسرائيلي أحد أبرز قضايا الخلاف بين الفلسطينيِّين وإسرائيل، والتي كانت السبب الرئيسي في وقف مفاوضات السلام المباشرة التي ترعاها الولايات المتحدة بين الجانبين عام ٢٠١٤[٦]. ويُعرِّضُ التَّسارعُ الكبير في بناء المستوطنات الإسرائيلية غير القانونيَّة احتمال قيام دولة فلسطينيَّة قابلة للحياة للخطر[٧]، ومن الواضح أنَّه لا يمكن إقامة دولة فلسطينيَّة ذات تواصل جغرافي ضمن الوضع والانتشار الاستيطاني الحالي، وحتى الآن لا توجد خريطة لتلك الدولة، ولا

---

(١) موسى أبو هشهش، السابع من أكتوبر والوجه الحقيقي للاستيطان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٣/١١/١٤. https://m-r.pw/DsSR.

(٢) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates.

(٣) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates.

(٤) شملت محال صرافة.. لماذا يوسع الجيش الإسرائيلي مداهماته في الضفة الغربية؟، الحرة، ٢٩ ديسمبر ٢٠٢٣. https://m-r.pw/gXUL.

(٥) شملت محال صرافة.. لماذا يوسع الجيش الإسرائيلي مداهماته في الضفة الغربية؟

(٦) Israeli settlement building witnesses unprecedented acceleration in West Bank: Palestinian official, Xinhua, 2023-07-03. https://m-r.pw/eHtY

(٧) Israel announces seizure of 800 hectares in West Bank, DW, 03/22/2024March 22, 2024. https://m-r.pw/VXNo

حدود واضحة لها، وفيما إذا كانت ستقام وفق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ أو ٣٣٨ أو ١٨١[١]، وتسعى حكومة نتانياهو على الصَّعيد السِّياسي إلى ترسيخ فكرة القضاء على التَّطلُّعات الوطنيَّة الفلسطينيَّة، بحيث تسيطر هي تمامًا على الأرض، ويقبل الفلسطينيون العيش تحت حكم إسرائيل العسكري ودون حقوق[٢].

## ٢. فصل قطاع غزة عن السُّلطة الفلسطينيَّة:

لقد استفادت إسرائيل بشكل مباشر من الانقسام الفلسطيني بعد العام ٢٠٠٦ تحديدًا في عرقلة أيِّ مسار سياسيٍّ يتعلَّق بحلِّ الدَّولتين، ومع ذلك فقد ظلّت السُّلطة الفلسطينيَّة هي المسؤولة - بشكل مباشر أو غير مباشر- عن قطاع غزة إداريًّا، واتَّضح ذلك من اعتبار الجغرافيتين (أي الضفة الغربية وقطاع غزة) وحدة واحدة فيما يخص تقارير وزارة الماليَّة الفلسطينيَّة، وجدول الرواتب، والمؤشرات الاقتصاديَّة، والسجّل السكاني وغيرها، كما أنَّه كان بإمكان السُّلطة الفلسطينيَّة قبل السابع من أكتوبر أن تصدر أوامر إداريَّة نافذة في القطاع مثل تعيين محافظين، والصَّرف على الخدمات العامَّة والبلديَّات، والتَّحدُّث رسميًّا باسم القطاع أمام المجتمع الدولي؛ لكن منذ ٧ أكتوبر يشير سلوك الحكومة الإسرائيليَّة تجاه السُّلطة الفلسطينيَّة إلى بوادر تحولين مهمين[٣]:

**التَّحول الأول** يشير إلى توجّه إسرائيلي لفصل السُّلطة الفلسطينيَّة- إداريًّا وماليًّا- عن قطاع غزة. وفي بداية عام ٢٠٢٤ نشر يوآف غالانت خطة أوليَّة لليوم التالي للحرب، وأعلن أنه لا مكان فيها للسُّلطة الفلسطينيَّة على الأقل بشكلها الحالي، كما أعلن نتنياهو في نهاية عام ٢٠٢٣ بأنَّه لن يسمح لـ "فتح" أو "فتحستان" بتولّي دور إداري في قطاع غزة في اليوم التالي للحرب، ومن هنا يُمكن النظر إلى قضيَّة أموال المقاصَّة العالقة منذ بداية الحرب ليس باعتبارها مجرد مسألة ماليَّة بحتة؛ بل إن اقتطاع نحو ثلث أموال المقاصَّة المخصَّصة لقطاع غزة- واعتبارها أموالًا لا تقع ضمن اختصاص السلطة الفلسطينيَّة- يشير إلى تحول في مفهوم اتفاق أوسلو لدى الإسرائيليّين، وحسب المادة ٤ من اتفاق أوسلو الأول (لعام ١٩٩٣) تُغطِّي صلاحيات السُّلطة كلًّا من الضَّفَّة الغربيَّة وقطاع غزة، وفي اتفاق أوسلو ٢ (لعام ١٩٩٥) وتحت المادة ١١ جاء النص الآتي:"يرى الطرفان (إسرائيل ومنظمة التحرير) أن الضَّفَّة الغربيَّة وقطاع غزَّة هما وحدة جغرافيَّة، وسوف يتم الحفاظ على وحدتهما ووضعيَّتهما خلال المرحلة الانتقالية"[٤].

---

(١) عوض الرجوب، خبير فلسطيني للجزيرة نت: نفوذ المستوطنات يطال ٦٠% من مساحة الضفة.

(٢) شملت محال صرافة.. لماذا يوسع الجيش الإسرائيلي مداهماته في الضفة الغربية؟

(٣) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!

(٤) المصدر السابق.

**ويؤشّر التحول الثاني** إلى توجُّه لإلغاء التقسيمات الأمنيَّة لاتفاقيات أوسلو، والإبقاء على التقسيمات الإدارية، وحسب اتفاقية أوسلو فإنَّ السُّلطة الفلسطينيَّة تتمتَّع بصلاحيات أمنية على المناطق "أ" فقط (نحو ١٢٪ من الضَّفَّة الغربيَّة)، بالإضافة إلى صلاحيَّات إداريَّة على المناطق "أ" والمناطق "ب" (وكلتاهما يشكل نحو ٣٩٪ من الضَّفَّة الغربيَّة)، وقد أبان نتنياهو بتصريحاته المتكرّرة - آخرها في منتصف كانون الثاني ٢٠٢٤، بأنَّ "على إسرائيل أن تحكم أمنيًّا كل المناطق الواقعة شرقي نهر الأردن"- نيته وعزيمته على تنفيذ هذا التَّحوُّل[١].

### ٣. حصار الحكومة الفلسطينيَّة الجديدة:

ترى الولايات المتحدة أنَّ سلطة فلسطينيَّة مجددة ومنشطة يجب أن تكون مسؤولة عن حكم غزة بعد الحرب، وعمليَّة إعادة الإعمار[٢]، وتتولَّى في البداية قوة دوليَّة لتحقيق الاستقرار في المنطقة في أعقاب ذلك مباشرة، تليها السُّلطة الفلسطينيَّة المجددة الَّتي تتولى زمام الأمور على المدى الطويل، ويتمُّ منحها المزيد من المساعدات الأمنيَّة لإنشاء هيكل أمني فلسطيني في غزَّة بعد الصِّراع[٣].

وقد قدمت ٥ دول عربيَّة "خطة شاملة" تتضمَّن إنهاء الحرب الإسرائيليَّة على غزة، ومبادرة بشأن "اليوم التالي" للحرب بدعم من الولايات المتحدة، وتشمل الخطَّة دفع الحكومة الإسرائيليَّة إلى العمل على إقامة "دولة فلسطينيَّة"، وتستلزم الصَّفقة اعتراف السُّعوديَّة بإسرائيل، فيما يرفض الإسرائيليون الموافقة على بنود الخطة، حيث يصرُّ نتنياهو على السَّيطرةِ الأمنيَّة على الضَّفَّة الغربيَّة وقطاع غزَّة في المستقبل المنظور بعد الحرب، رافضًا حكم السُّلطة الفلسطينيَّة[٤].

ووفقًا للعديد من المقاييس فإنَّ السُّلطة الفلسطينيَّة الجديدة في الضَّفَّة الغربيَّة القادرة على توسيع حكمها إلى غزَّة ما بعد الحرب، وتكون نواة لإقامة الدولة الفلسطينيَّة المستقبليَّة، هي على وجه التحديد ما تريده الولايات المتحدة وآخرون، وتتشكَّل هذه السُّلطة من مجموعة حديثة تكنوقراطيَّة تركِّز على حلِّ المشاكل، واستجابة لهذه الخطة تشكَّلَتْ حكومة فلسطينيَّة جديدة يقودُها رئيس الوزراء الفلسطيني الجديد محمد مصطفى، وهو مدير تنفيذي سابق في البنك الدولي، وقد تعهَّد بمحاربة الفساد والهدر، وتتولَّى إدارة وزارة الخارجيَّة فيها امرأة حاصلة على دكتوراة

---

(١) المصدر السابق.

(٢) US Middle East Vision Emerges as Biden Focuses Beyond Gaza War, Voanews, Oct. 18, 2023. https://m-r.pw/otqX.

(٣) How the Biden team is planning for a postwar Gaza Strip, Politico, Dec. 4, 2023. https://m-r.pw/TULB.

(٤) "خطة عربية شاملة" لإنهاء حرب غزة وصولًا إلى دولة فلسطينية، الشرق، ١٩ يناير ٢٠٢٤. https://m-r.pw/YozT.

أمريكيَّة، ولها خبرة عميقة في مجال حقوق الإنسان[١].

ولكن فرص نجاح الحكومة منخفضة، والأسباب كثيرة، حيث تتصاعد حدّة التَّوتُّرات في الضَّفَّة الغربيَّة بالتَّوازي مع حرب غزَّة في أعقاب ٧ أكتوبر، ويتزايد عنف المستوطنين الإسرائيليِّين، وقد فرضت إسرائيل قيودًا على الحركة داخل الضَّفَّة الغربيَّة، فضلًا عن إغلاقها للحدود، وكثَّفَ الجيش الإسرائيلي عملياته العسكرية اليوميَّة التي أصبحت تستهدف تدمير البنية التحتيَّة والممتلكات العامة، والإعدامات الميدانية حيث قتلت قوات الاحتلال قرابة ٥٠٠ فلسطيني، منهم ١٤ قتلوا بنيران مستوطنين منذ السابع من أكتوبر الماضي، ووصلت أعداد الفلسطينيِّين في السُّجون الإسرائيليَّة إلى أكثر من ٩٠٠٠ معتقل، ونفذ المستوطنون أكثر من ٥٣٠٨ هجوم بعد السَّابع من أكتوبر فقط[٢]، وقاوم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو- الَّذي يقود الحكومة الأكثر يمينيَّة في تاريخ إسرائيل- الدَّعوات الأمريكيَّة للسَّماح للسُّلطة الفلسطينيَّة بتمديد ولايتها على غزة، ويرفضُ هدف إقامة دولة فلسطينيَّة مستقلة[٣].

كما أنَّ الاقتصاد قد انهار بعد أن منعت إسرائيل ١٥٠ ألفًا من سكان الضَّفَّة الغربيَّة من الدُّخول إلى العمل، واحتجزت عوائد الضرائب اللَّازمة لدفع رواتب موظفي القطاع العام الفلسطينيِّين، وحتَّى في أفضل الأوقات، ستواجه السلطة صراعًا شاقًّا، حيث إنَّ الحكومة قد ورثت إدارة متضخمة تضم ٢٥ وزارة، وعشرات الوكالات العامة، و١٤٧ ألف موظف حكومي بالكاد يقدمون الخدمات الأساسيَّة وفقًا لرجا الخالدي الخبير الاقتصادي[٤].

وهي مشكلة تفاقمت بسبب القيادة السِّياسيَّة الفلسطينيَّة المفلسة والمشلولة، مع عدم وجود وسيلة لتجنُّبِ الاضطرابات المتصاعدة-أو ربما عدم الرغبة في القيام بذلك-، فبسبب ذلك وقفت السُّلطة الفلسطينيَّة مكتوفة الأيدي، وكان لسان حالها أثناء الأزمات: ألعب لعبة الانتظار، ويشمل ذلك المشاركة في مؤتمرات قمة سياسيَّة عقيمة (كان آخرها في ٢٦ شباط / فبراير في مدينة العقبة السَّاحليَّة في الأردن)، وعقد اجتماعات مع كبار الشخصيَّات، وإصدار بيانات شكليَّة[٥].

ومع ذلك فإنَّ هناك خللًا وظيفيًّا تعاني منه السُّلطة الفلسطينيَّة، وتشجِّع السِّياسة الإسرائيليَّة بشكل فعَّالٍ هذا الخلل، وتجعل من المستحيل تقريبًا التعافي من الأخطاء، حيث إنَّ فرْضَ عقوبات

---

(١) Crisis in the Palestinian-run West Bank clouds Gaza hopes.

(٢) مهند توتنجي وعلاء ضراغمة، ما الذي يجري في الضفة الغربية؟، بي بي سي، ٥ مارس/ آذار ٢٠٢٤. https://m-r.pw/Hjjb.

(٣) Crisis in the Palestinian-run West Bank clouds Gaza hopes.

(٤) Crisis in the Palestinian-run West Bank clouds Gaza hopes.

(٥) شملت محال صرافة.. لماذا يوسع الجيش الإسرائيلي مداهماته في الضفة الغربية؟

على السُّلطة الفلسطينيَّة من خلال حجب معظم الضَّرائب التي تجمعها إسرائيل نيابة عنها قد شلَّ بالفعل المؤسَّسات الفلسطينيَّة، وترك موظفي السُّلطة الفلسطينيَّة بالكاد يتمكنون من الاحتفاظ بالطعام على المائدة أو سداد القروض، إذ لم تتمكَّن السُّلطة الفلسطينيَّة من دفع الرواتب الكاملة لموظفيها خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية(١).

وعلى المستوى السياسي تضررت مكانة السُّلطة الفلسطينيَّة العامَّة وشرعيتها بشكل كبير من جراء الزيادة الهائلة في عنف المستوطنين والغارات العسكرية، إنَّ الهجمات على سبُلِ العيش، والحصار على المدن، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي الفلسطينيَّة، وتوسيع المستوطنات اليهوديَّة غير القانونيَّة قد جرَّدَ السُّلطة الفلسطينيَّة من وظائف الحكم، وحصر دورها في إبقاء الفلسطينيِّين تحت السَّيطرة، ومع الخطوات السِّياسيَّة الَّتي اتخذتها إسرائيل لضمان أن تكون الدولة الفلسطينية هدفًا بعيد المنال- خاصَّة مع رفض إسرائيل لحلِّ الدَّولتين- أصبحت السلطة الفلسطينية عاجزة إلى حد كبير في نظر معظم الفلسطينيِّين(٢).

وتمتلك إدارة بايدن القدرة على دفع إسرائيل إلى تخفيف الخناق عن الضَّفَّة الغربيَّة، وإذا لم تفعل فستواجه مستقبلًا من السَّلام المؤجل، والسِّياسة المستحيلة، والمزيد من اللاجئين، ويُقدِّمُ الأمر التنفيذي الأخير لبايدن- من فرض عقوبات على مجموعات من المستوطنين- لمحة عما يمكن أن تفعله الولايات المتحدة إذا قررت الاحتجاج بالقانون الأمريكي لحماية الفلسطينيِّين وحقوقهم في الضَّفَّة الغربيَّة، وكبح جماح الحكومة الإسرائيليَّة والمنظمات الاستيطانيَّة، ولسوء الحظ ليس هناك ما يشير إلى أن إدارة بايدن تدرك حتى الآن خطورة الوضع في الضَّفَّة الغربيَّة، أو أنها تهتم باتخاذ تدابير حازمة لتقديم الإغاثة للفلسطينيِّين(٣).

وقد كانت إدارة بايدن أول من اقترحت أن يكون للسُّلطة الفلسطينيَّة دور في غزَّة بمجرَّد انتهاء الحرب؛ لكن هذا الاقتراح ارتبط بالحاجة إلى إصلاح السُّلطة الفلسطينيَّة دون تقديم أيّ عمليَّة واقعيَّة للقيام بذلك، يذكر العديد من الفلسطينيِّين في الضَّفَّة الغربيَّة وغزَّة - حتى لو كانوا محبطين من مؤسساتهم الحاكمة- أنَّهم في ظل الظروف الحالية لا يرون طريقًا لإصلاح السُّلطة الفلسطينيَّة، الَّتي لا تتمتَّع باستقلال مالي ولا سلطة للحكم(٤). فإنَّ المزيد من النزوح وعدم الاستقرار يجعل من غير الواقعي أن تتمكن السُّلطة الفلسطينية - أو أي قيادة مختارة ديمقراطيًّا تكون مستساغة لواشنطن- من الحكم(٥).

(١) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates.

(٢) Ibid.

(٣) Dalia Hatuqa, Under Cover of Gaza War, Assault on West Bank Accelerates.

(٤) Ibid.

(٥) Crisis in the Palestinian-run West Bank clouds Gaza hopes.

## ثالثًا: مآلات الوضع في الضَّفَّة في ضوء استمرار الحرب على غزة.

يعتمد الاتجاه الَّذي تسير فيه الضَّفَّة الغربيَّة إلى حدٍّ كبير على أوضاع ما بعد الحربِ الإسرائيليَّة على غزَّة، فضلًا عن ترتيبات "اليوم التالي"، والجدير بالذكر أنَّ حربًا إسرائيليَّة موازية تُشَنُّ على الضَّفَّة الغربيَّة بهدف تهجير السُّكان، والاستيلاء على الأراضي، وإضعاف السُّلطة الفلسطينيَّة بهدف فرض دور جديد للسُّلطة الفلسطينيَّة خارج إطار اتفاقيات أوسلو والتزاماتها السياسيَّة، بالإضافة إلى ذلك تربط الأطراف المشاركة في رؤية "اليوم التالي" بين غزَّة والضَّفَّة الغربيَّة من خلال طرح حلِّ الدَّولتين في إطار جهودها لضمان عدم استئناف الصِّراع، ومن المرجَّح أن تكون المرحلة الانتقاليَّة فترة محفوفة بالخطر بالنسبة للضَّفَّة الغربيَّة، إذ تصطدم الآمال في فتح الباب أمام محادثات بشأن دولة فلسطينيَّة في المستقبل بمعارضة نتنياهو، وهذا يضع مآلات الأوضاع في الضَّفَّة الغربيَّة في أكثر من مسار.

أوَّل هذه المسارات هو إمكانيَّة تراجع حدَّة الأوضاع السِّياسيَّة والأمنيَّة، مع نجاح الضُّغوط الأمريكيَّة والدَّوليَّة على إسرائيل، مما يدفعها إلى الدُّخول في طريق حلِّ الدَّولتَينِ، المرتبط بالتطبيع مع السُّعوديَّة وترتيب المنطقة، خاصَّة في سياق المواجهة الإستراتيجيَّة الدَّوليَّة في أوكرانيا- التي تهدف إلى تغيير النظام الدولي- ممَّا يسمح لواشنطن بتسجيل نجاح في سياستها الخارجية، التي أصبحت مؤثرة في الانتخابات الرئاسيَّة الأمريكيَّة، وإلى هذا السِّيناريو ستضغط الولايات المتحدة على إسرائيل للسَّماح للسُّلطة الفلسطينيَّة بإعادة تنشيط دورها وحكم غزة بمجرد انتهاء الحرب هناك.

تمَّ تشكيل الحكومة الفلسطينيَّة الجديدة وفقًا لهذه الرؤية على الرغم من الادعاءات بأنها تشكَّلَت دون التَّشاوُرِ مع الفصائل الأخرى، ويمكن لهذه الحكومة إدارة مهام مثل إعادة الإعمار، وتوحيد المؤسَّسات، وربما إجراء الانتخابات؛ لكنها لن تكون مسؤولة عن الاتجاه السياسي مع الاحتلال، ويبدو أنَّ الحكومة الجديدة تدرك ضرورة التَّوصُّل إلَى اتِّفاق معَ حماس، حيث تتطلَّب مهامٌ مثل توحيد المؤسسات وإعادة الإعمار إجماعًا وطنيًّا وتكاملًا مع حماس، خاصَّة وأنَّ الاندفاع لتشكيل الحكومة كان ردًّا على وثيقة نتنياهو لليوم التالي، والَّتي لا ترى دورًا للسُّلطة الفلسطينيَّة أو حماس في مشهد غزة، ويصطدم هذا المسار بالمعارضة الإسرائيليَّة لوجود السُّلطة الفلسطينيَّة وتوحيد النِّظام السِّياسي الفلسطيني، وهذا المسار يتمثل في القبول الدولي لحماس في النِّظام السِّياسي الفلسطينيّ، والتزام حماس بالاتِّفاقيَّات الدَّوليَّة، والاندماج في النِّظام السِّياسي الفلسطيني، والبعد عن محور إيران.

أمَّا المسار الثاني فيتضمن استمرار وتصعيد التوترات في الضَّفَّة الغربيَّة، مصحوبة باجتياحات مستمرة واغتيالات وتوسع استيطاني وعنف مستوطنين وحصار اقتصادي، هذا بالتَّوازي مع

الحرب المستمرة في غزة، والتي يمكن أن تستمر لفترة طويلة وفقًا لمصادر حكوميَّة إسرائيليَّة، بهدف تحقيق أهداف الحرب، وفرض رؤية غير واضحة للمستقبل، وسينطوي هذا المسار في الضَّفَّة الغربيَّة على سلوك مماثل، بما في ذلك استمرار العدوان، وإضعاف السُّلطة، وزيادة نفوذ الإدارة المدنية، والمزيد من الحصار، وتشديد القيود لفرض السَّيطرة الإسرائيليَّة على الضَّفَّة الغربيَّة، والقضاء على أيِّ فرصة لإقامة دولة فلسطينيَّة، وسيُقابل ذلك باستجابات فلسطينيَّة من خلال تشكيلات عسكريَّة تُعزِّز مكانتَهَا أو ردود فردية وشعبيَّة، وقد يؤدي هذا إلى انفجار الوضع، لا سيما في ظلِّ الحصار الاقتصادي الخانق، وحصار المدن، والقيود المفروضة على الحركة، وهجمات المستوطنين، والتَّوسُّع الاستيطاني؛ لكنه قد لا يتطور بالضَّرورة إلى انتفاضة مستمرة وواسعة النطاق.

ويمكن أن يتأثر المسار الثالث بضغوط أمريكيَّة ودوليَّة لفرض وقف لإطلاق النار، مما يمهد الطريق لتدخلٍ سياسيٍّ لوقف الحرب المفتوحة على غزَّة والضَّفَّة الغربيَّة دون القدرة على فرض مسار سياسي، فمن المرجَّح أن يستمرَّ نتنياهو في مقاومة أيِّ عمليَّة سياسيَّة تؤدِّي إلى مفاوضات حول حلِّ الدولتين، حتَّى تحت الضَّغط الأمريكيِّ والإقليمي لدفع المسار الفلسطينيِّ من خلال التَّطبيع مع المملكة العربيَّة السعوديَّة، وهذا يعني أنَّ وتيرة التوسُّع الاستيطاني والاجتياحات والقتل ستستمر، إلى جانب اتِّخاذ المزيد من الإجراءات لتقويض السُّلطة الفلسطينيَّة، والحصار الاقتصادي، وتقييد الحركة بين المدن، لا سيما في ظلِّ استمرار المشهد الأيديولوجي اليمينيِّ المتطرِّف في إسرائيل.

يمكن للعوامل الداخليَّة والخارجيَّة أن تشكِّل المشهد في الضَّفَّة الغربيَّة بعد الحرب، فالعامل الأول هو تفاعلات الأحزاب السياسيَّة داخل إسرائيل، ولا سيما تشكيل الائتلاف الحكومي، الذي يدفع الأحزاب الأكثر تطرُّفًا لإشعال الضَّفَّة الغربيَّة بالتوازي مع الحرب في غزَّة، ومما يعزز ذلك استمرار دعم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو للأنشطة الاستيطانيَّة، وهو ما يتعارض أحيانًا مع توصيَّات الأجهزة الأمنيَّة، وقد يؤدِّي تقليص نفوذ هذه العناصر المتطرِّفة إلى انهيار الحكومة، وهو سيناريو يسعى نتنياهو إلى تجنُّبه من ناحية أخرى، هناك تحول سريع في الرأي العام الإسرائيلي نحو الفلسطينيِّين في الأراضي المحتلة ومفهوم حل الدولتين. حيث تمَّ استخدام هجوم ٧ أكتوبر للادعاء بأنَّ التسوية السلميَّة مستحيلة، وقد تم استغلاله لتقويض الأصوات التي تدعو إلى إنهاء الاحتلال، وفي هذا السِّياق تحوَّلَت القضيَّة الفلسطينيَّة من مسألة سياسيَّة يمكن الاختلاف عليها إلى مسألة أمنيَّة تتقلص الخلافات حولها باستمرار[١].

(١) وليد حباس وعبد القادر بدوي، إسرائيل والضفة الغربية: جبهة حرب أخرى وأُفق سياسي مفتوح على الاحتمالات!

**والعامل الثَّاني** هو الخلافات بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن الخطوات المستقبليَّة والتَّسوية المستقبليَّة، على الرغم من اتفاقهما على "القضاء على حماس وإطلاق سراح الأسرى". فترى الولايات المتحدة أنَّ التَّسوية تستندُ إلى حلِّ الدَّولتين الَّذي تعارضه إسرائيل، **أما العامل الثالث** فهو الاهتمام الدولي المتجدد بالقضيَّة الفلسطينيَّة، الأمر الذي قد يحبط جهود إسرائيل لتجاهلها وعزلها، وتعمل المنظمات الدوليَّة وجماعات حقوق الإنسان على تعزيز انتقاداتها للسِّياسات الاستيطانيَّة الإسرائيليَّة في الأراضي المحتلَّة خاصة منذ عام ٢٠٢١، بالإضافة إلى ذلك فإنَّ هناك حركة طلابيَّة عالميَّة تدعمُ القضيَّةَ الفلسطينيَّة، كما أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن أن الحرب الحاليَّة لم تنشأ من فراغ، وإنَّما هي وليدة سياق اتَّسم بانسداد الأفق السِّياسي أمام الفلسطينيِّين[١].

ويمكن أن يصبح ضغط الدُّول العربيَّة -الَّتي تقيم علاقات دبلوماسيَّة مع الاحتلال، إلى جانب أهميَّة مسألة التَّطبيع مع المملكة العربيَّة السعوديَّة لإسرائيل التي تطرحها الولايات المتحدة بشكل مستمرّ- عاملًا مؤثرًا في تشكيل المشهد المستقبلي في الضَّفَّة الغربيَّة، خصوصًا في ظلِّ اشتراطات سعودية بإقامة دولة فلسطينيَّة، وممَّا يُعزِّز ذلك تصريحات غير مسبوقة من بعض دول أوروبا الغربيَّة، مثل إسبانيا وأيرلندا ومالطا وبلجيكا وسلوفينيا، برغبتها في الاعتراف بدولة فلسطينيَّة في المستقبل[٢].

كما تلعب إجراءات الجنائيَّة الدوليَّة، وإمكانية إصدار مذكرات اعتقال ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ومسؤولين حكوميين آخرين دورًا مهمًّا في تشكيل المشهد، بالإضافة إلى ذلك فإنَّ الحركة المستمرَّة في الأمم المتحدة للاعتراف بالعضويَّة الكاملة لدولة فلسطين هي عامل آخر يمكن أن يؤدِّي إلى إعادة صياغة المشهد السياسي في إسرائيل، خاصَّة إذا تزامن ذلك مع وقف إطلاق نار طويل الأجل يسمح بالتَّحرُّك الإسرائيليِّ الدَّاخلي.

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

## الخاتمة

تقود الحكومة الإسرائيليَّة وجيش الاحتلال والمستوطنون هجومًا منسقًا على الضَّفَّة الغربيَّة يستهدف الأرض والشَّعب والسُّلطة بهدف القضاء على أيِّ فرصة لإقامة دولة فلسطينيَّة، من خلال إجبار الفلسطينيّين على مغادرة منازلهم، خاصة في المنطقة (ج)، للسَّيطرة على هذه المناطق، وبناء المستوطنات فيها، وتوسيع مشروع الاستيطان - والَّذي كشفت حرب السَّابع من أكتوبر عن خطورة دوره كمشروع سياسي أمني رديف لقوات الأمن الإسرائيلية - لتنفيذ المشاريع الكامنة القديمة الجديدة بتهجير الشَّعبِ الفلسطيني في الضَّفَّة الغربيَّة، وتصفية القضيَّة الفلسطينيَّة، وإضعاف السُّلطة الفلسطينيَّة، وجعلها غير قادرة على حماية الفلسطينيّين في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

تنفِّذ حكومةُ الاحتلال هجومَهَا من خلال سياسات أمنيَّة تتضمَّنُ تكثيفَ الاعتداءات والقتل والاجتياحات، وهدم المنازل، وتدمير البنية التحتيَّة، وزيادة الاعتقالات، وتقييد الحركة، ونشر الحواجز، وإطلاق العنان للمستوطنين للقتل والاعتداء على ممتلكات الفلسطينيّين، ومصادرة الأراضي، وإقامة بؤر استيطانيَّة برعاية حكوميَّة يديرها وزير المالية سموتريتش، وإجراءات اقتصاديَّة تتضمَّنُ منع دخول العُمَّال، وسرقة أموال المقاصَّة، وإغلاق المدن الفلسطينيَّة، ومن خلال تحرُّكات سياسيَّة تتضمَّن الاستمرار في سياسة الضمِّ وخطة الحسم، وفصل قطاع غزة عن السُّلطة الفلسطينيَّة، وحصار الحكومة الفلسطينيَّة الجديدة.

هذا العدوان المفتوح على الضَّفَّة بالتَّوازي مع الحرب على غزَّة يشيرُ إلى تحولات لم تكتمل معالمها بعد، إذ يمكن وصف المشهد في الضَّفَّة الغربيَّة بالسُّيولة السِّياسيَّة، ممَّا يضعُ مصيرَها - أرضًا وشعبًا وسلطة- أمام أكثر من مسار، مسار سياسي نحو حلِّ الدَّولتين، أو مسار انفجار الأوضاع في الضَّفَّة، أو مسار تصعيد منخفض لا يقود إلى مسارٍ سياسيٍّ حقيقيّ، وهناك العديد من العوامل الَّتي قد تشكِّل أرضيَّة ملائمة لإيقاف الهجمة الإسرائيليَّة على القضيَّة الفلسطينيَّة، مثل تفاعلات المشهد الحزبي في إسرائيل، وطبيعة الضَّغط الأمريكي، وعودة الاهتمام الدولي الشَّعبي والإعلامي، وضغط الدُّول العربيَّة التي تقيم علاقات دبلوماسيَّة مع الاحتلال، إلى جانب مسألة "تطبيع العلاقات الإسرائيليَّة- السعوديَّة.

ويمكن أن تتعزَّز تفاعلات المشهد الحزبي الإسرائيلي بعوامل مثل نية بعض الدُّول الأوربيَّة الغربيَّة الاعتراف بدولة فلسطينيَّة في المستقبل، إلى جانب تحرُّكات الجنائيَّة الدَّوليَّة، والحراك الدَّائر في الأمم المتحدة للاعتراف بالعضويَّة الكاملة لدولة فلسطين.